

الثورة المصرية: من هنا إلى أين؟

الثورات الناجحة حدث نادر في تاريخ البشرية، ولو لم تكن كذلك لكان العالم أجمل وأكثر عدلاً. وحينما نفكر في مسار الثورات العربية عموماً، والثورة المصرية على وجه التحديد، فمن المهم تذكر هذه الحقيقة حتى لا نبني قصوراً من رمال متصويرين أن الطريق سهل أو أن النتائج مضمونة، خاصة في ظل المحاولات الناجحة من أطراف الثورة المضادة إقليمي ومحلياً لاستعادة سمات النظام القديم حتى وإن كان بشخص جديد مثل الجنرال عبد الفتاح السيسي. وما يزيد من صعوبة الأمر هو حالة الإرهاب المجتمعي على مدى ثلاث سنوات التي سهلت على المستوى العام تقبل فكرة القائد المنفذ التي تم تسويقها بقوة خلال العام المنصرم، والتي أدت لظهور بوادر فاشية شعبية تحثي بالقتل وبالسلطوية تحت دعاوى المصلحة العامة. ومع الإقرار بكل هذا فلا مكان لتفائل أحقق حول ضرورة انتصار الثورة. ولكن النظرة التحليلية للشهد تشير إلى أن الظروف الموضوعية ما زالت تحمل إمكانات إنجاز هذه الثورة، ليس من باب الأمل، ولكن بسبب وضعية النظام في هذه اللحظة الممتدة منذ ما قبل سقوط مبارك.

أزمة اقتصادية وليست مالية

يضع البعض نهاية الثورة في الفترة ما بين مشهد توتيج السيسي زعيماً شعبياً في تموز/ يوليو 2013 - يوم طلب تفويضه لمحاربة ما يسميه الإرهاب - وتوجيه رسمياً رئيساً للجمهورية في تموز/ يونيو 2014، وذلك بينما نشأ نظام جديد ديكتاتوري شعبي سيستمر لسنوات. ويغفل هذا التصور أن النظام الجديد حتى وإن بدا قوياً فإنه متآكل من الداخل. فأي نظام حكم، مهما كان سلطوياً، يحتاج لمعادلة حكم ترمز بين القبول والقمع (أو القدرة على القمع) من جهة، وبين القدرة على الحكم وإدارة شؤون البلاد بحد أدنى من الكفاءة من جهة أخرى. وفي حالة مصر الآن فالشرطان متعادلمان. فمصر من قبل سقوط مبارك كانت ترمز بأزمة اقتصادية بنيوية نجح نظام مبارك في تسيبها بشكل مؤقت عن طريق بيع أصول مملوكة للدولة وعن طريق مساعدات خليجية وأشكال مختلفة من الريع (قناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج، وبيع الغاز... الخ). وتجلت هذه الأزمة مع انفجار الثورة وتوقف هذه المصادر الربعية. هذه الأزمة تجعل من المستحيل، إمكانية استعادة الثورة المضادة لنظام ولا يبني على صيغة تقليص الحقوق السياسية في مقابل الحصول على حد أدنى من الحقوق الاقتصادية، (مثلاً فعل النظام الناصري أو البعثي مثلاً). فعلى الرغم من تدفق المساعدات الإماراتية والسعودية للنظام الجديد منذ انقلاب 3 تموز/ يوليو وتوقع استمرارها أو حتى زيادتها في الفترة القادمة، فإن هذه المساعدات لن تكون كافية لاستعادة نظام «الخيزر مقابل الحرة»، وذلك، أولاً، لأن حجم المطالبات الشعبية منذ قبل قيام الثورة في ازدياد - في شكل موجات احتجاجية على الأجور والسكن والمياه، وزادت هذه التوقعات مع الثورة بشكل يفوق إمكانات المساعدات المالية الخليجية على الوفاء بها، وخاصة في ظل بنية تحتية متآكلة. فمن النظام الصحي الأولي إلى محطات الكهرباء شبه المنهار، لا تكفي هذه المساعدات لتحسين الأوضاع المعيشية بشكل يعطي النظام ما يسمى شرعية إنجاز. وما يزيد



منى عبد الرحمن - مصر

تعقيد الموقف أن ما ترم به مصر ليس أزمة مالية فقط، بل هي إحدى تجليات الأزمة الاقتصادية الأكثر عمقاً والتي يزيد من صعوبتها وضع الأرسالية العالمية. فعلى عكس لحظات تكوين النظام الناصري أو البعثي والذي جاء في لحظة نمو وازدهار للاقتصاد العالمي، يأتي نظام الثورة المضادة في مصر في لحظة انكماش وأزمة عالية تجعل من غير الممكن تحقيق طفرات اقتصادية ومعدلات نمو كافية لتلبية التوقعات الشعبية. أضف إلى ذلك أن النظام الجديد، (مثلاً بدت الخطوط العريضة لرويته الاقتصادية خلال العام المنصرم ومن خلال خطاب تنصيب السيسي على السوا)، يتبنى خطاباً شعبياً مبنياً على فكرة ما يسمى بالمشروعات العملاقة، وبناء الأرسالية الوطنية مع الحفاظ على حقوق الفقراء، وهذا لا يتعدى الكلام الإنشائي ولا توجد أي مقومات مادية لإمكانية

«الجمعيات غير الحكومية» انتشرت في المنطقة العربية بشكل مذهل في السنوات الأخيرة. فمن هذه، بنىة وأساليب عمل، وقيماً متبناة؟ وعشر نصائح للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

الناتج المحلي الإجمالي «أحد أعظم اختراعات القرن» لأنه يمحو المعطيات الاقتصادية / الاجتماعية خلف أرقامه العالمية، ومع ذلك فيمكنه تقرير مصير حكومات. و«الزاوية الحمراء» بقلم ناثل الطوخي ورسم مخلوف.

اتساع الفجوة بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون» يثير اهتمام صندوق النقد الدولي، بتعارض تام مع ثقافته الراسخة، وهذا تغيير كبير. وفي «بألف كلمة» كاريكاتور من العراق.



تحقيقه، فلا هو يملك أرسالية وطنية ولا مقومات تنافسية تسمح له باجتذاب الاستثمارات التي يحتاجها ويدعي قدرته على جذبها في ظل هذه اللحظة من الانكماش الأرسالي ووجود منافسة مع دول مثل البرازيل والهند والصين، وحتى الاعتماد على مصادر الربع السابقة، مثل السياحة أو دخل قناة السويس، فلم تعد تكفي أصلاً، وعلاوة على ذلك فهي لن تعود إلى سابق عهدها في ظل الأوضاع السياسية المضطربة.

دولة متآكلة وصراعات داخل الطبقة الحاكمة

أما على الصعيد السياسي، فنحن بصدد نظام ورث جهاز دولة متآكل وشبه منهار، ما لا يسمح له بإدارة شؤون الدولة بشكل كفو سواء على مستوى تقديم الخدمات أو حتى لإدارة القمع. والحقيقة أن كل الأنظمة

الديكتاتورية، سواء تلك العسكرية التي انتشرت في أميركا الجنوبية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين (ما سمي «السلطوية البيروقراطية» لاعتمادها على بيروقراطية أجهزة قوية) أو حتى الأنظمة الفاشية كما في إيطاليا أو ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، اعتمدت على وجود مشروع تحديتي ما وامتلاك الدولة لأجهزة قادرة على إنجاز هذا المشروع لضمان لاء قطاعات كبيرة من الشعب، ولتوفير القدرة على استخدام القمع بشكل مناسب قدرات الدولة، عن طريق تصور مدروس. في الحالة المصرية، لا يوجد اليوم مشروع تحديتي، ولكن أيضاً لا يوجد تصور مدروس لكيفية استخدام القمع بطريقة العصا والجزرة، ولا يوجد حتى جهاز دولة قادر على إدارة القمع والولا. نحن بصدد أجهزة دولة غير قادرة على توفير الأمن في الشارع بدءاً من التحرش

بالنساء وسرقات السيارات وحتى تفجيرات مديريات الأمن، على الرغم من استخدامها القمع بشكل مسبق، وهو النظام الذي بدأ بفكرة قمع الإخوان المسلمين تحت دعاوى محاربة الإرهاب، ثم ما لبث أن وسع الدائرة حتى قفد جزءاً من مكوناته الأساسية التي ساهمت في تشكيل ديبته وشرعيته، مثل بعض نشطاء الثورة وحتى جزء من حركة «تمرد»، الشريك الأساسي في ترتيبات عزل محمد مرسي. بناء المؤسسة المطلوبة لإدارة نظام ديكتاتوري لديه استمرارية سيحتاج لسنوات، على عكس أوهام القطاعات المؤيدة للنظام والتي تتصور أنه بانتخاب «الزعيم» ستتم استعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الطفرات الاقتصادية، ولذا، وبسبب ارتفاع سقف هذه التوقعات وعدم قدرة النظام على الوفاء بها، فستزداد حالة الإحترق والسخط الشعبي. ورغم الانتفاظ الظاهر للطبقة الحاكمة حول السيسي، من دعم المؤسسة العسكرية له، ورجال الأعمال الكبار وقنوات إعلامية، فضلاً عن دعم أجهزة الدولة، وحتى انسحاب منافسين مثل الفريق سامي عنان وأحمد شفيق من سباق الرئاسة ضده، إلا أنه اتفاق مؤقت يخفي صراعات مكتومة داخل الطبقة الحاكمة ليس بمقدور النظام احتواؤها بسهولة. فالصراع والتنافس الذي بدأ في سنوات مبارك الأخيرة بين الجيش كؤسسة اقتصادية وسياسية مهيمنة وطبقة رجال الأعمال الجديدة، ممثلة سياسياً في لجنة سياسات الحزب الوطني، لم ينته بعد، نجحت المؤسسة العسكرية في استغلال الثورة لترجيح كفتها، واستنكنا لها جزءاً من هذه الطبقة حتى تمر العاصفة، وتوحدت جهود أقطاب الثورة المضادة بشكل وقتي، ولكن لا توجد هنا إمكانية لتحاليف دائم ومستمر. فكلما فصلين له طموحات تنافسية تضعه في مواجهة الآخر، وتتصورات عن إدارة الصراع مع الثورة وعن شكل النظام الجديد، خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية، تجعل من انفجار الصراع بينهما حتمياً.

هل الثورة مستمرة؟

لا يمكن إنكار أن الثورة المصرية تمر بأسوأ وأضعف لحظاتها، ما بين حالة قمع هستيرية وحالة شعبية معادية وتشردم القوى التقدمية وغياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية الخروج من هذا المأزق... ولكن الثورة المضادة ونظامها الجيني ليسا أفضل حالاً - على الرغم من النجاح الصوري، ففي داخل هذا النظام تكمن إمكانيات فنانة وإنهياره، العامل الحاسم هنا سيكون قدرة القوى التقدمية على إعادة إنتاج نفسها وتنظيم صفوفها للبناء على هذه الفرض الموضوعية. لن يتحقق ذلك بالنسب الكبرى مثل إسقاط النظام أو محاولة إعادة لحظة «البادين» المملوءة بالمتظاهرين الآن وفوراً. المعركة الآن تتقلب العود ما تستكشف بعض القوى الثورية الانخراط فيه من تضالتي تبدو صغيرة ومحدودة في صواقعها، سواء إسقاط قانون التطاهر مثل الذي بسجن بقوله النشاط الثوريين، أو التركيز على تضالتي الحركة الطلابية داخل الجامعات، أو حتى المحافظة على مساحة الإعلام الإلكتروني البديل وتوسيع دائرته... هذه التضالتي التي تبدو محدودة، هي ما سيبنى بشكل تراكمي سريع كتلة داعمة قادرة على استعادة العملية الثورية. هي الآن معركة بالنقاط ضد الثورة المضادة ونظامها وليست معركة الضربة القاضية... بعد!

رباب المهدي

استاذة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة

طرد من بقي حياً، من الجنة!

إلى حلب...

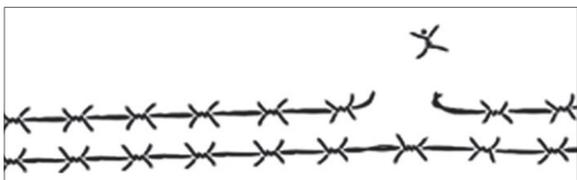
كنيام يمضي الناس في الشوارع، يوظفون أنفسهم بفرك أنفسهم كأنهم في فصل الشتاء، ينهرون الأطفال الذين يقترعون منهم، من الذين يمدون أيديهم لطلب قطعة نقدية أو لبيع حلويات وأطعمة لا تؤكل، يتبرمون من الأطفال الباكين في أحضان أمحاصهم على زوايا الأرصفة، يرتبكون حين يعترضهم رجال ونساء، ويهينان لثقة لطلب العونة.

يؤذي الحدادون أصابعهم بإزائل المطارق الثقيلة عليها، ويغرز الخياطون أكفهم بالير وهم شاردون... ويتذرع السابلة بأحدث عن القطن ليفرقوا عيونهم إلى النساء، ليتفقدوا في غياب العبور العادرات طائرة حربية أو وهج الدخان الكثيف لسار قذيفة.

يبقى الضاحكون أمام التوافد المفتوحة، يتبادلون التحيات بالرايا التي تعكس أشعة الشمس الربيعية، يمدون من أبواب بيوتهم أطباق أوراق العنب المبرومة كقلم الرصاص، المشوشة بالزور واللحم المبروم والتوابل والثوم، وأطباق المسفرجل المطبوخ مع قطع لحم الضأن ورب البندورة، ومنهم من يضع أكياس الخبز على زوايا الطرقات لجائع عابر يحظى بها، ومن لا يتسوا إتمام الحمام بتحل عن ملقعة يرغل من أظفارهم المنقشقة.

ويتذكرون وهم واقفون في الطابور الطويل أمام كوة الفرن، أيام كانوا يعضون إلى الحدائق، لا ليروا الإنشجار التي تزداد طولاً، ولا ليتفقدوا آخر خباثت الغربان، بل ليتقاسموا مع فيالق اللطفي بين أنفلونزا الطيور التي عبرت كالأمواج في زمن خلأ زدها سخافة صخب الذبعبين على شاشات التلفزيون وإيجام، ولم تات على أحد منهم أو من أهلكهم، وأنفلونزا الطائرات التي بذتهم في رمال الأرض وفي جوفها.

وأثناء عودتهم من سوق الخضار المتاخم للمعبر الفاصل بين ضلعي المدينة، يمررون برفق تاريخي على مرآتي المدن في الكتب القديمة، المدن المحجورة، المدن الأرامل، المدن التي ينفادها أهلها ولا يعودون، تاهون في البراري، خاضعون ومقتنعون بتفنيذ العقاب الإلهي الذي وقع عليهم.



مصيبة العراق

مز أكثر من خمسة عشر يوماً على «مفاجأة» داعش وحلفائها في الموصل. وكاف لقراءة معاني واتجاهات الموقف، وأولها أنه لا أحد ممن أوصل العراق إلى حاله الراهنة يبدو مهتماً بتقدير مسؤوليته أو أسباب ما وقع. المسؤولون الغربيون تحولوا إلى معلقين تلفزيونيين. وزير الدفاع الفرنسي يبشر بقرب توصل داعش إلى تحقيق أهدافها، (١) وأولها يقرر بكل حكمة أن وضع العراق الحالي هو نتيجة لانتقاسامات الطائفية التي تقاومت، وأما كيف ولماذا فعله في الغيب، وهو يعدّ بضربات (يعني أنها محدودة) بواسطة الطائرات بلا طيار التي أُنبتت فشلها من أفغانستان وحتى الساحل الأفريقي، وحينما استخدمت بلا حدود، وهو يعرف أن إجراء هذا من قبيل رفع العتب. وأما من يظن من جيران العراق المتناذرين أن مصيبة بلاد الرافدين تعود عليه بنفخ ما، فغير على الوهم، والأدهى أولئك الذين يتكلمون عن «انتفاضة السنة» استعادة لحقهم المنقوص، التي تقابلها بالطبع «انتفاضة الشيعة» انتقاماً لظلمتهم التاريخية... مما ليس لا يبيّن شيئاً فحسب، بل يمثل وعداً أكيداً بالحق للجميع.

وقد لا تمنع واشنطن في منح إيران تفويضاً في العراق، ترضي فيه خير فخ لاستنزافها، وهو في الوقت نفسه يجررها من عبء مواجهة أثم ما ارتكبتها في البلاد، حيث عاث الأميركان فساداً ثم تفوضوا أيديهم بإرساء «العملية السياسية» القائمة على المحاصصة الطائفية. وهذه استولدت «زعاء» مهمم الوحيد توفير شروط استمرار نهيمهم. متعددون لكتمهم كأنهم واحد مستندسخ، سنة وشيعة وأكراداً. بلا أي حد، ولو أدنى، من الشعور بالمسؤولية عن البلد وعن الناس. انظروا مضمرات صراعاتهم الصغيرة اليوم فيما العراق يذبح من الوريد: هذا هو حكومة جديدة بلا المالكي، منيا النفس بمكاسب تعود عليه، وآخر يدعي أن مجلس محافظته كفيلاً بالسلاحين لو تلقى الدعم (فهمه السامع كفاية)، ومن في المنقلب الآخر، يقول واحدهم بكل حكمة إن «الأولوية للحل العسكري» (متناسلها على طبق في الفلوجة منذ أكثر من عام ضد مدنيها المعتصمين، وكان أساً من أسس المصيبة الحالية)، فيما يقول آخر «جربوني أنا»، ويبشعترض ثالث مسلحيه المستنفرين «لحماية المقدسات».. وليس البلدا تناهش في دائرة ضيقة، عقيدة. قوم ينطق عليهم أن «أحكام الكنائس»، قوم غافلون.

نهلة الشهاب

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

لم يعد يعول على الاستنجاد بالحزمة الأخلاقية المتوازنة، عن

ملفات

من هي الجمعيات غير الحكومية؟

ظهر الحراك الجمعيوي بشكله الحديث (بمعنى وجود مؤسسات لها مجلس إدارة وتنظم انتخابات داخلية وتعقد جمعيات عامة)، في بعض الدول العربية كمصر ولبنان وتونس والأردن.. في نهاية القرن التاسع عشر. وعلى عكس ما حصل في أوروبا مثلا حيث كان الحراك الجمعيوي نتاجا لتفاعلات وصراع مصالح طبقية داخل هذه المجتمعات، فقد جاء هذا الحراك الجمعيوي العربي كردة فعل على الهيمنة الاستعمارية. ففي اطوار ما سماه المؤرخون بالنهضة، التي شكلت حركة فكرية سمعت من خلالها النخب العربية الى تحديث المجتمع العربي واسترجاع أمجاده، مع الحفاظ على الموروث الثقافي الإسلامي، بجانب تبنيتها عدداً من المفاهيم الغربية كالوطنية والحرية وتحرر المرأة، تم تأسيس عدد من الجمعيات الخيرية المولة من طرف عائلات مسورة أو عبر الأوقاف والحبوس، تسعى الى بناء نخب وطنية عبر التعليم ونشر أفكار النهضة ضمن مختلف عناصر المجتمع (بين فها النساء والأطفال)، والتنوعية بطريقة حديثة مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية. ركز الجيل الثاني من الحراك الجمعيوي العربي على النضال الوطني ضد الاستعمار. شكلت الجمعيات أرسية للحدس والتعبئة ضد المستعر، فانخرطت ضمن النضال السياسي سواء تحت راية التيارات الوطنية الإسلامية (جمعية الإخوان المسلمين) أو التيارات الوطنية العلمانية («ال دستور الجديد» في تونس). بعد الاستقلال، ركز جهد الأحزاب الوطنية بكل توجهاتها، المعيشية والاشتراكية والليبرالية،على بناء دول حديثة قادرة على السيطرة على شعوبها. فكان أن قيدت هذه الدول النشاط الجمعيوي أو محتته كلياً.

أرقام ومجالات.. فصيحة

في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ظهر مفهوم «الحكامة»، وأخذ حيزًا هامًا في خطابات الوكالات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الموجهة لدول العالم الثالث، أو ما صار يسمى البلدان النامية: الدعم المالي مقيد بمدى استيعاب هذه الدول لمفهوم «الحكامة الجيدة». فاستبدلت بتدابير سياسات التعديل الهيكلي بسياسات الحكامة الجيدة والتنمية ومحاربة الفقر. لكن الهدف لم يتغير وبقي تقلص نفقات الدول بما فيها النفقات الإجتماعية، وخلق البنية المناسبة لتطور القطاع الخاص. الجديد هو بلورة هذه الأهداف في إطار النموذج الليبرالي لدولة الحق والقانون، وبشكل يبتعد عن التصور الكلاسيكي الذي يجعل من الدولة الفاعل الأساسي إن لم يكن الوحيد في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة. فبمحاذاتها، يوجد القطاع الخاص والمجتمع المدني. فقد كان تحفيز الدول العربية على فتح المجال العام أمام منظمات المجتمع المدني من الإجراءات التي صاحبته إدماج الحرية في اختيار توجهاتها، مهمة العناية بالشرائح الهشمة، بمن فيها الماعوقن والأطفال المتخلى عنهم والنساء فيما يخص عددا من المسائل التي كانت تعد من واجبات الدولة كالصحة والتعليم والإمّاج الحضريّة والاجتماعي ومحاربة التهميش والفقر. يمكننا القول اليوم إن نشاط هذه المنظمات في عدد من الدول العربية يشمل مجالات متعددة ومتنوعة: تطوير البنى التحتية والخدمات الحضريّة في بعض المناطق، دعم إنشاء مشاريع المواقول، تطوير المشاريع الزراعية، تطوير برامج للتأهيل المهني، ثم الدفاع عن القضايا الاجتماعية والإنسانية كحقوق الإنسان، حقوق المرأة، القضاء على الرشوة... وحتى السلام.

تلاقى النشاطات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني بقبولا كبيرا ودعمًا من قبل الحكومات، فهي تلبي احتياجات ضرورية لشرائح واسعة من المجتمع وترفع نقلا كبيرا عن طهر الدولة بإخماد الغضب الشعبي الذي يمكن أن يشتعل في حال غياب من يلبى هذه الاحتياجات. كما أن عددا من هذه المنظمات أو الجمعيات يعد وسيلة لبناء السمعة والشهرة السياسية، فغالب التيارات الإسلامية في البلدان العربية شكلت قواعدها عبر هذه الطريقة، كما أن عددا من السياسيين يكونون هم أو أفرادياهم رؤساء لجمعيات، أما في ما يخص التنمية والمنظمات الحقوقية ومنظمات التوعية المدنية، فهي غالبا ما تلجأ لتمويل الدولي. فمشاريع التنمية غالبا ما تحتاج إلى تمويل كبير لا توفره الدول، أما بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة أو مؤخرًا تلك التي تهتم بالبيئة، فهي تعمل في مجتمع ليس له اهتمام واسع بهذه القضايا. ويكون من الصعب عليها الاعتماد على موارد خاصة بها، كما أن بعضها يتعرض للتضييق من قبل السلطات التي ترى في نشاطها تهديدا لمصالح سياسية أو اقتصادية.

التمويل والخبراء

تعتمد المنظمات غير الحكومية بنسبة كبيرة على التمويل الأجنبي من الوكالات الدولية للامم المتحدة والاتحاد الأوروبي



من الانترنت، توزعها الجمعيات لدعاية لنشاطاتها

تعمل على تحويله الى عدد من المسائل المتعلقة ببناءه السلام» ودعم السلطة الفلسطينية. أما في دول الخليج فلا تزال منظمات المجتمع المدني قليلة جدا، وكذلك في ليبيا وسوريا، فالحال العام كان شبه مفلق في وجه المجتمع المدني الى حين 2011.

بدل الدولة

فُوّضت للمنظمات والجمعيات غير الحكومية، (التي تعرّف على أنها «تكتلات حرة لمجموعة من الأفراد في إطار بنّية لها نشاط غير متقطع وهدف غير ربحي»، بالإضافة الى «استقلاليّتها عن الدولة والحكومات والحرية في اختيار توجهاتها)، مهمة العناية بالشرائح الهشمة، بمن فيها الماعوقن والأطفال المتخلى عنهم والنساء فيما يخص عددا من المسائل التي كانت تعد من واجبات الدولة كالصحة والتعليم والإمّاج الحضريّة والاجتماعي ومحاربة التهميش والفقر. يمكننا القول اليوم إن نشاط هذه المنظمات في عدد من الدول العربية يشمل مجالات متعددة ومتنوعة: تطوير البنى التحتية والخدمات الحضريّة في بعض المناطق، دعم إنشاء مشاريع المواقول، تطوير المشاريع الزراعية، تطوير برامج للتأهيل المهني، ثم الدفاع عن القضايا الاجتماعية والإنسانية كحقوق الإنسان، حقوق المرأة، القضاء على الرشوة... وحتى السلام.

تلاقى النشاطات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني بقبولا كبيرا ودعمًا من قبل الحكومات، فهي تلبي احتياجات ضرورية لشرائح واسعة من المجتمع وترفع نقلا كبيرا عن طهر الدولة بإخماد الغضب الشعبي الذي يمكن أن يشتعل في حال غياب من يلبى هذه الاحتياجات. كما أن عددا من هذه المنظمات أو الجمعيات يعد وسيلة لبناء السمعة والشهرة السياسية، فغالب التيارات الإسلامية في البلدان العربية شكلت قواعدها عبر هذه الطريقة، كما أن عددا من السياسيين يكونون هم أو أفرادياهم رؤساء لجمعيات، أما في ما يخص التنمية والمنظمات الحقوقية ومنظمات التوعية المدنية، فهي غالبا ما تلجأ لتمويل الدولي. فمشاريع التنمية غالبا ما تحتاج إلى تمويل كبير لا توفره الدول، أما بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة أو مؤخرًا تلك التي تهتم بالبيئة، فهي تعمل في مجتمع ليس له اهتمام واسع بهذه القضايا. ويكون من الصعب عليها الاعتماد على موارد خاصة بها، كما أن بعضها يتعرض للتضييق من قبل السلطات التي ترى في نشاطها تهديدا لمصالح سياسية أو اقتصادية.

ويعض الدول الأجنبية عبر الصناديق والمؤسسات التي تخصصها للمجال الإنساني والتنمية، وبعض المصادر الخاصة كالشركات والمؤسسات الخيرية الدولية. لكن هذه الجهات المنحة لا تعطي تمويلها بالسهولة التي يتخلها بعض من تهلهم كمية الأموال التي تضخ في ما يسمى بالمجتمع المدني. تضع الجهات المنحة شروطا صارمة تشمل كل التفاصيل سواء تعلقت بتنظيم نشاطات الجهة المستقبلة للتمويل أو ببنوعية هذه النشاطات ومبادئها.

في سعيها للحصول على تمويل لنشاطاتها ومشاريعها، أو حتى لضمان بقائها في بيض الأحيان، تضطر المنظمات غير الحكومية إلى إدماج معايير ومبادئ قمت صياغتها من طرف موظف أو سياسي أو تكنولوجاقي مهكئب في إحدى العواصم الشمالية، ومن دون النظر في كل حالة على حدة، بها كان تاريخ المنظمة غير الحكومية وجهها وإمكاناتها البشرية والإستراتيجية ومكان تواجدها (بالمدينة أو بالريف) ونوع نشاطها... فهي تضطر لانضباع لقائمة من الشروط المعدة مسبقا والمختلفة حسب المؤسسة المنحة. تبدأ هذه الشروط بمنح صياغة طلب التمويل، وتنتهي بالتدقيق بكل المصاريف ومحاولة تقليصها قدر الإمكان. وفي إطار علاقة المتابعة التي تربط المنظمات غير الحكومية بممولها، هناك عدد من السلوكيات التي تنهش استقلاليتها، فالجهات المنحة تصدر إعلانات التمويل محدّدة نوعية المشاريع التي تنوي تمويلها، والفئات التي ترغب باستهدافها، ومدة التمويل... ويبقى على المنظمات بلورة برامجها لتدخل ضمن هذه الأطر. وكجزء مما يسمى ب«عقنة المصاريف وتقليصها، تلجأ الجهات المنحة بشكل متزايد لتشجيع أو حتى فرض العمل المشترك بين المنظمات التي تعمل على مشاريع، أو لها نشاطات مقاربة في البلد نفسه أو المنطقة. بالفل يمكن أن يكون لهذه الشراكة فائدة في ما يخص فاعلية وجودة الخدمات المقدمة من طرف المنظمات، لكن هذا النوع من الشراكة يمكن أن يكون له أثر على نوعية العلاقات بين المنظمات، حيث غالبا ما تتوضع واحدة منها أو إحدى المنظمات الدولية كرائدة، عندما يتم اختيارها من طرف الممول كمشاخب رئيسي مسؤول عن التنسيق والمراقبة.

فأين هي الاستقلالية التي هي من أهم العناصر في تعريف المنظمات غير الحكومية إن لم تكن هذه الأخيرة حرة، وأعضاؤها، في صياغة وتنسيق نشاطاتها واختيار شركائها؟ السعي لجلب مزيد من المخترطين غالبا ما يهشّ أمام السعي وراء التمويل والإنهاك في توظيف خبراء واختصاصيين، أغلبهم من الأجانب أو من تعلموا في الدول الغربية، ما جعلها أكثر استيفاء لشروط الجهات المنحة والنحول إلى منظمات ذات مهنية عالية. تتفقد المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية بذلك قدرتها على التجديد والابتكار، وتفقّد سلتها المباشرة مع المستفيدين واحتياجاتهم، مبتعدة

عن الهدف التنموي أو الإنساني الأولي.

الاستيراد الأخطر: المفاهيم

وفي إطار علاقتها مع الجهات المنحة أو المنظمات الدولية التي تلجأ إليها لاكتساب الشرعية، ممن لا يؤمنون إلا بالخبرة الأجنبية، لا تستورد المنظمات والجمعيات المحلية عناصر وطرق عمل وتديبير في غاية العنينة فقط، بل هي تستورد كذلك مجموعة من المفاهيم ك«عالية المعايير الأخلاقية» للبرية، «والحياد» الإيديولوجي والسياسي. برامج التنمية المستدامة ومحاربة الفقر تأتي لتعالج أضرارا ناتجة عن سياسات اقتصادية ليبرالية، من دون أن تتساءل بشكل جدي عن الأسباب. فإن لم تطالب المنظمات والجمعيات المحلية بالعدالة الاجتماعية فهي بذلك تضع نفسها في محل ما يسميه البعض بالوجه الإنساني للإرسالية، الضامن لإستمرارية الوضع القائم. ففي آخر الأمر، «التنمية المستدامة» ما هي الا وسيلة للحفاظ على اقتصاد السوق.

وكذلك المنظمات التي تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والسلام، تجرد حقوق الإنسان من كل بعد اجتماعي أو سياسي، وتحصر بناء السلام في تدريب الأفراد على تقنيات التواصل وحل النزاعات الفردية. وهي يمكن أن تنفع على المستوى الفردي، العائلي أو حتى العشائري، حيث تقدم بعض المنظمات على تدريب بعض أعيان العشائر أو حتى على إنشاء مجالس صلح . لكن، ولاخترام مبدأ الحياد، يتم تجاهل دور الدولة أو الأحزاب السياسية في هذه العملية. فإذا كان الحياد في بعض الحالات ضروريا، وبضمن تقديم الإئانة والخدمات من دون تمييز، كما هو الحال بالنسبة للأزمة السورية، فهل يمكن القول إن الالتزام بالحياد ضروري ومناسب في كل الحالات؟ عدد قليل جدا من المنظمات غير الحكومية تتنكب اليوم من ترسيخ نشاطها وفق منطق مساندة حركات المجتمع المدني (القطاعات، الحركات النسائية، الحركات الشبابية، وجمعيات الحفاظ على الزراعة وحقوق الفلاحين...)، والتفاعل مع متحليباته. أغلب هذه المنظمات تدافع عن حقوق الإنسان والمرأة وبعض الأقليات كالنابزغ في المغرب والجزائر، وتجمع بين صفوفها عددا من الذين ناشوا بالتيارات الماركسية بسبعينيات القرن الماضي والذين خاب أملهم من العمل الحزبي. وتشكل هذه الجمعيات قوة ضغط فعلية في عدد من الدول العربية، كما أنها كانت جزءا من الثورات العربية بتونس ومصر بشكل خاص، ومن الحراك الاجتماعي الذي وقع بالغرب والأردن.

فاطمة الزهراء البرنيسي

باحثة في علم الاجتماع السياسي من المغرب

المناطق الوسطى في اليمن: ضحية الجغرافيا والنزعة المدنية

الشعبية على عناصر الجبهة، في ما عُرف بـ«حرب الجبهة»، في ثمانينيات القرن الماضي.

زراعة وحرف واحتقار

يمتدّ هذا الجزء من اليمن بمحاذاة الخطّ الفاصل بين جنوبه وشماله (قبل الوحدة)، فهو جنوب الشمال وشمال الجنوب، مارس أنماؤه ثقلمه، ولو بشكل سرّي بين جانبي الحدود سابقا، وأقام عدد كبير منهم في الجنوب على الرغم من كونهم شماليين (إحلا). المنطقة جبلية وعرة يابتهان، لأنّ شهرتها الزراعية فاقت غيرها. احترف أبناؤها المهن اليدوية (الصناعة اليدوية المنزلية)، التي تمثّل استثناءً يميّنا إذ أن الكثير من المناطق اليمنية - خاصة شمالاً - تحقّق الحرف وتعتّم ممارستها في مكانة اجتماعية أدنى، بحيث يسود التقسيم الفئوي بين أبناء المجتمع على أساس النسب والمهنة.

وجوه الموت المتعدّدة

بعد سيطرة القاعدة على محافظة أبين في العام 2011، تمّدّد أنصارها إلى منطقة رداغ في البيضاء، وهناك نفّذوا هجمات عدّة ضدّ أهداف أمنيّة وعسكرية. إلا أنه خلال العامين 2012 / 2013، توالى الأبناء والتقاير الإعلامية عن انتشار عناصر القاعدة في بعض مديريات إب ودمار. كان ذلك بهدف تشتيت جهود الملاحقة الحكومية لعناصر التنظيم، وأيضاً لفتح جبهات جديدة للقتال في مناطق ذات تحصيلات طبيعية كالجبال الوعرة، وهكذا تصبح الطائرات بلا طيار وجهاً جديداً للموت يحلق في سماء هذه المناطق التي، على الرغم من كثافتها السكانية، تعدّ واحدة من أقلّ مناطق اليمن احتقاراً بالسلاح وتخزيناً له.

كما لا زال جبل شخص - عمار في محافظة إب منطقة مثالية للموت المفاجئ منذ فروع الجبهة التي انتهت في

الصحراء العربية السفير

1.4 مليار دولار هي قيمة النشاط الاقتصادي لدول جنوب الصحراء الغربية الأفريقية في «إسرائيل»، أي أربعة أضعاف ما كان عليه في العام 2003. وكشفت صحيفة «إسرائيل ديفنس» أنه بمقابل تراجع النشاط والاستثمار الاقتصادي للدول الأوروبية مع البلدان الأفريقية، تسعى «إسرائيل» لتعزيز تعاونها الاقتصادي معها.

عشر نصائح

للرئيس السيسي!

بعد الزخم الإعلامي والصحافي والهالة التي صنعت حول المشير عبدالفتاح السيسي منذ شهر، قبل ترشحه ثم فوزه ثم تنصيبه، أفضل حملات إعلامية وإعلانية كبيرة... فعلى الرئيس أن يفكر جيداً وهدياً في أمور عدة. وهذه بمثابة نصائح قليلة ربما يفيده أكثر من الكلام الكثير المعسول.

1- **فكّر كيف تنهي حكمك**

التاريخ لا يتذكّر كيف بدأ الحكم، ولكن غالباً ما يسرد كيف انتهى حكمه، وإلى أين وصلت بهم وقائع الأمور، فالتاريخ المصري مثلاً لا يذكر كثيراً كيف بدأ الرئيس السادات، ولكن يذكر أن حكمه انتهى برصاصات طائشة، وسوف يتغاضى التاريخ عن الكيفية التي بدأ بها مبارك حكمه، ولكنه سوف يسرد كيف انتهى حكمه بثورة عظيمة، وسوف يتغاضى التاريخ عن بداية حكم مرسي - والتي كانت للمرافقة من ميدان التحرير - وسوف يذكر كيف انتهى به الحال في السجن.

2- **الشعب هو الرقم الأهم في معادلة البقاء**

خلال ثلاث سنوات، حدثت ثورتان، أطلاحت برئيسين، كلاهما كان له مؤيدون والى جانبه قوة ليست بالقليلة، ومع ذلك تمت الإطاحة بهما. وربما يتقاطع الرئيس السيسي كثيراً مع الرئيس مبارك، خاصة في الدعم الذي يناله من المؤسسة العسكرية ومن باقي مؤسسات الدولة المختلفة، وهو دعم وإن بدا قوياً شامخاً مهيباً إلا أنه يقتضال للغاية فور أن يرغب الشعب في التغيير.

3- **اختيار من حوكك**

يتناسب طردياً مع استمرارك

اختيار الرئيس لبطانة صالحة تمدّ في عمر نظامه، فليكن ألا تضع حواجز بينك وبين الغالبية من الشعب، ويظل هذا هو التحدي الأهم أمام الرئيس السيسي، خاصة أنه بمجرد صعوده السياسي ارتبط ذلك بشكل وثيق مع عودة رجال الرئيس الأسبق مبارك من الظل. وبدأ الكثير منهم بعود للكتابة والظهور التلفزيوني، بالإضافة إلى رجال أعمال الحزب الوطني المنحل في المحافظات المصرية المختلفة، وهم الضوروة أو غائبتهم يدعمون الرئيس السيسي، ويعفهم جأ بالرجل وكثير منهم حيا بمصالحهم الشخصية.

4- **الإعلام يجب مصلحته**

الإعلام في مصر وأثناء ثورة يناير كان يدعم الرئيس مبارك حتى الريق الأخير لنظامه، وفور ما بدأ أنّ ثمة انهياراً على وشك الحدوث انقلب عليه، وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن الإعلام حاضر بشكل رئيسي في صعود السيسي خلال الفترة الماضية حتى تخلى كثيرون عن الإعلاميين عن حياديتهم وهينئتهم من أجل عبور الرئيس المنتظر، فعلى الرئيس السيسي أن يعلم أن ولاء الإعلام الوحيد هو لمصلحته، وأنه في حال فشله فسوف يكون أول من ينقلب عليه كما حدث مع الرئيس الأسبق مبارك.

5- **الحرية أهم من الأمن**

لا تقايض الشعب المصري أبداً بحريته مقابل الأمن، وأخرج من تلك الدائرة النفقة التي وضع مبارك معالمتها لسنوات، حتى جعل مصر تتحول من وطن كبير إلى سجن كبير، وأعمال من خرج ضد مبارك ومن خرج ضد مرسي كان سببهم الرئيسي متعلقاً بأن ثمة كتبا وتضييقاً للحريات، وأبداً بالإعلان عن خروج المعتقلين غير التورطين في قضايا جنائية، وأعلم أن من هب لشعب مصر الحرية، يجب لحكمه حياة طويلة مستمرة.

6- **لا تكن حسان طروادة للفاسدين**

الضحكة الأشم للرئيس السيسي هي المتعلقة بقدرته على خلق شائعات نفقية تجعله بعيداً عن الفاسدين التي أطاحت ثورة يناير بتزاجو مالمه مع السلطة، وربما هم يتشوقون الآن كي يعودوا من خلال السيسي ويعاودوا فسادهم، واستغلّاهم السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

7- **لا تبغ الوهم للبسطاء**

المصراحة عنصر هام من عناصر نجاح أي نظام في الحكم، وهو عنصر قد أسقطه الإخوان من حساباتهم فسقطوا، فليس المهم أن تفعل كل شيء، ولكن أن تفعل ما تستطيع أن تقدمه للناس بالفعل. خاصة أن البسطاء يصدفونك لأسباب تخصصهم، وكثير منهم كان يصدق مبارك ويحبه، بيد أن الأمر عندما يتعلق بلقمة العيش والحق في حياة كريمة، فاي رصيد حب قابل للنقصان.

8- **لا تركز إلى صناعة الأعداء**

الإخوان أخطأوا، هي حقيقة، ولكن ليس كل من هو ضد سياساتك أو ضد طريقة حكمك أو يصارحك بأخطائك يكون إخوانياً أو عدواً، لأن بداية الفضل تبريره، وخلق شماعات لا نهاية لها، ولذلك لا تهويل ولا تهوين، تعامل مع المنسب في عطف أو خطر على أمن البلاد القومي بكل ما يكفله لك الدستور من حقوق، وإتيك أن تنتهك حرّيات الأفراد التي كفلها لهم الدستور من أجل صنع عدو أو تحقيق مصالح شخصية لحكمك.

9- **الخطابات المعسولة تفقد مع الوقت بريقها**

بعد وقت ليس بالبعيد، سوف ينتظر منك شعبك ما هو أكثر من الكلام المعسول، والعواطف الجياشة، والإبتسامات الرقيقة، والجمل العابرة المغتبرة المعبرة، سوف ينتظر منك الناس الأفعال، وتعلم أنه عندما يحين الوقت يظهر أن كلامك أكثر من أمالك، سوف تخسر وتصيح بين ليلة وضحاها من أمل الشعب المنتظر إلى ماض سحيق يكاد لا يتذكّره كثيرون.

10- **أقبل النقد ولا تتعامل على منتقديك**

اقبل كل ما يقال ضدك كما تقبل كل ما يقال لك، فكل في كل نقد موجه ضدك وانفرض حسن النيات، فكل افتراض سوتها، لأنه ربما بين كلمات نقد ثمة إشارة خطيرة عليك أن تتلقاها وتلتفها وتعمل على تلافيها ومعالجتها، وأحذر من أن تتجاوزها، لأن كل من تجاوز الإشارات الخطيرة دادسته إشارات الشعب في الميادين بأن «الشعب يريد إسقاط النظام!»

أحمد عبد العليم

كاتب وباحث سياسي من مصر

فارح المسلمي

باحث من اليمن

30 مليار دولار هي قيمة خسائر إيرادات ليبيا بسبب الاضطرابات المستمرة منذ عشرة شهور في الحقول والمراعي المخصصة لإنتاج النفط وتصديره، حسب مسؤول في مصرف ليبيا. وتقلص إنتاج ليبيا الحالي من الخام إلى أقل من 200 ألف برميل يوميا، بعد أن سجل 1.4 مليون برميل يوميا في تموز/يوليو 2013.

الناتج المحلي الإجمالي

الاختراع الاقتصادي الأخطر في القرن العشرين

في مطلع عام 2013، وفي قلب الأزمة الاقتصادية اليونانية التي هددت حقاً البلاد بالأفلاس، حولت سلطات الإذاعة ورئيس الجهاز الإحصائي الرسمي في البلاد أندرياس جيورجيو للمحاكمة، وتم فتح تحقيق برلماني. أما التهمة فكانت أنه عدل نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أعلن أن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لليونان كانت مضخمة ومبالغاً فيها بأكثر من قيمتها بالربع على الأقل. قال جيورجيو، الوافد من صندوق النقد، إن مهمته كانت فقط تطبيق المعايير الأوروبية في تقدير وضع الاقتصاد، وأتمته السلطات اليونانية بأنه قدم بيانات تقلل من وضع الاقتصاد وأنها زادت من الضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والمؤسسات المالية على البلاد مما عرض «الصحة الوطنية للخطر». هذا مسؤول كبير يحاول للمحاكمة بسبب تقدير الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه. لكن لا عجب. ففي كانون الثاني/يناير 2000 أجرى مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي بحثاً مسحياً لوزارة التجارة الأميركية عن القرن العشرين، اعتبرت فيه الوزارة أن أهم إنجازاتها خلال مئة عام هو الناتج المحلي الإجمالي. بل إن المكتب اعتبر هذا المؤشر الإحصائي «أحد أعظم اختراعات القرن» عموماً. ولهذه المبالغة ما يبررها. فقد صار لهذا المؤشر الإحصائي أهمية بالغة في حياتنا اليومية. إن قراراً كالتقليص دعم الطاقة أو إعادة النظر في أسعار الغذاء يتأسس على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى نسب مشتقة منه، كنسبة عجز الموازنة التي تصل إلى 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. يكرر المسؤولون في الحكومة الحديث عنه على أنه المفتاح لتحسين أجورنا أو توفير الخدمات العامة من عديدها؟ وكم مرة قرأنا منشئيات في الصحف نتحدث عن إنجاز وصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى سبعة في المئة في عهد حكومة نظيف، وكيف أن هذا يعني نجاحاً اقتصادياً «ملموساً». كم مرة يقال لنا إن وضعنا في مصر أسوأ من تركيا بسبب حجم الناتج المحلي الإجمالي، أو أن البطالة تزيد لأن نموه لا يتسارع بالشكل الكافي؟ لقد أصبح مجرد التوقع فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي يؤثر على جزء من النقاش السياسي ويحدد بل ويسيطر عليه، وترتفع حطوط الحكومات وتنخفض بمقدار ما يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1 في المئة أو ينخفض. الناتج المحلي الإجمالي صار جزءاً من حياتي وحياتك يتحكم في مصري ومصريك.

ما هو الناتج المحلي الإجمالي

«هو طريقة لحساب الأداء الاقتصادي لدولة وحساب درجة جودته أو سوءه». تقول ديان كويل الاقتصادية البريطانية والمستشارة السابقة لوزارة الخزانة البريطانية في كتابها الصادر في 2014 تحت عنوان «الناتج المحلي الإجمالي: تاريخ قصير لكن عاطفي». هذا المؤشر الخرافي، الذي يبدو أنه من حقائق العصر النابتة، يقبس كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات ثمانية في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون وحدثها الأستر ثلاثة أشهر. ويمكن قياسه بثلاث طرق يفترض أن تتساوى: ناتج الاقتصاد، أو الإنفاق في الاقتصاد، أو الدخل. لكن كويل في كتابها المصغر المتع تنزع القداسة عن ذلك الإحصاء الذي يبدو وكأنه يتحكم في توجيه دفة حياتنا الآن. «ليس هناك شيء قابع في العالم الحقيقي ينتظر أن يتم قياسه من قبل الاقتصاديين. هو فكرة مجردة، صارت معقدة جدا بعد حوالي نصف قرن من النقاش ومن وضع المعايير على مستوى دولي». وتصنيف كويل خلاصة كتابها الذي يستعرض ذلك الإحصاء كظاهرة تاريخية: «لا يتعلق الأمر هنا بقياس ظاهرة طبيعية مثل مساحة أرض، أو درجة الحرارة بمستويات متفاوتة من الدقة».

ترصد كويل العملية التاريخية المركبة التي راكمت جهود مئات الاقتصاديين على مدى سنوات لتطوير الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من محاولات العالم والمسؤول البريطاني وليام بيتي في 1665، الذي قدم تقديرات لإنفاق وعدد السكان والأرض وأصول أخرى في إنجلترا واسكتلندا. وتمر كويل بالحلقات المختلفة منذ ذلك الحين لمحاولة قياس الأداء الاقتصادي (أدم سميت والتركين على الإنتاج المادي الذي سيطر على حسابات القرن التاسع عشر للدخل القومي، ثم الجيل الجديد من الكلاسيكيين الجدد الذين نبذوا التمييز بين الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية). لكن الناتج المحلي الإجمالي بتعريفاته ومدلولاته، كما نعرفه الآن، هو اختراع حديث، وابن لتطويع مسمين في القرن العشرين: الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات، والحرب العالمية الثانية (1939-1945). «لقد خلقت تجربة الكساد الكبير هذا المطلب على إحصائيات قد تساعد الحكومة لمعرفة كيف يمكن إنهاء هذا التراجع الاقتصادي غير المسبوق»، يقول كتاب كويل. هكذا تسارعت المحاولات على جاني الأطلسي. وفي الولايات

المتحدة، عمل الاقتصادي الحاصل على نوبل سايمون كوزنيتس على تلبية الاحتياج المتزايد لدى حكومة الرئيس فرانكلين روزفلت لإيجاد صورة أوضح للاقتصاد الواقع في فخ يبدو وكأنه لا فرار منه. أخذ كوزنيتس على عاتقه تقديم تقدير متماسك للدخل القومي ليقيم تقريره الأول للكونغرس الأمريكي في 1934، والذي أظهر أن دخل أميركا القومي قد انخفض للنصف بين 1929 و1932. (كان هذا التقرير الذي بلغ سعره 20 سنتاً، من ضمن الكتب الأكثر مبيعا في وقت الكساد). اعتمد روزفلت في برنامج التعافي الاقتصادي على أرقام كوزنيتس. لكن كوزنيتس لم يكن يقبس الناتج بل كان يقبس «الرفاه»، ومن ثم كان يرى أنه من الضروري خصم كل الإنفاق على التسليح من الدخل القومي إلى جانب العديد من أوجه الإنفاق الأخرى كالإعلانات ونفقات الأنشطة المالية المتعلقة بالضريبة. تقول كويل إن هذه الملامح تشير لانتقادات التي صارت توجه للناتج المحلي الإجمالي حالياً من حيث إنه لا يقبس الرفاه وهو ما كان فيه كوزنيتس سباقاً لعصره.

لكن بمجرد بدء الاقتصاديين بتطوير مفهوم متكامل للناتج المحلي الإجمالي، جاءت الحرب، وصار للحكومة وجود في الاقتصاد أكبر مما كان عليه قبل ذلك، «وصار خصم الإنفاق العسكري يعطي الانطباع أن الموجود الحربي تضحية كبيرة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص». كما تقول كويل. وبناء على أطروحات الاقتصادي البريطاني البارز جون ماينارد كينز، الذي قدم وصفاً لتدخل فيها الدولة بالإنفاق لخلق طلب فعال ينهي الكساد، كلفت وزارة الخزانة البريطانية اقتصاديين شابيين هما ريتشارد ستون وجيمس ميد بتطوير ما صار أول نموذج حديث لإحصائيات الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. وبعد انتهاء الحرب لخصت لجنة خاصة التوصيات المتعلقة بحساب الناتج المحلي الإجمالي في اجتماع كبير هذا المطلب على إحصائيات قد تساعد الحكومة لمعرفة كيف يمكن إنهاء هذا التراجع الاقتصادي غير المسبوق، الذي يعيش معنا حتى الآن. ولم يتوقف التطوير والتغيير من ساعها لأن لسد الفجوات



أمجد رسمي - الأردن

المختلفة، مما يجعل من عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي عملية معقدة للغاية، لكنها تظل عملية تقوم على نموذج رياضي له افتراضاته وأوجه قصوره.

أمثلة فصيحة

تضرب ديان كويل نموذجاً بما حدث في غانا عام 2010. حينها كانت غانا تعد دولة تنتمي للدول منخفضة الدخل، وبالتالي كانت تتلقى مساعدات دولية وتعامل تجارياً بصفتها كذلك. لكن بين 6 و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لغانا بحوالي 60 في المئة بين ليلة وضحاها لنتقل إلى مصاف الدول متوسطة الدخل. لم يتغير على الحال في غانا، لكن النموذج الإحصائي وافترضا حساب الناتج المحلي الإجمالي تغيرت. ويبدو أن الشيء نفسه قد يحدث في نيجيريا أيضاً وهو ما يتوقع أن ينقلها إلى حجم يوازي الاقتصاد الأكبر في القارة، جنوب أفريقيا.

لا يمكن فصل الافتراضات ولا الطرق الحسابية وتفصيلات الإحصائيين عن السياسة. فمنذ اللحظة الأولى كان اختراع الناتج المحلي الإجمالي مرتبطاً بالحرب ضمن اختراعات أخرى كثيرة. لكن كويل تضرب مثلاً صارخاً عن الطريقة التي تؤثر بها تقديرات الناتج المحلي القائمة على الافتراضات بشر (برغم كل التطور في تقديم معايير عالية له) بما حدث في بريطانيا في منتصف السبعينيات. كان العقد مأساوياً على بريطانيا التي تضخم عجزها التجاري بدرجة صارت تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وعلى استيراد احتياجاتها، وتراجع الجنيه الاسترليني بقسوة. تقدم صندوق النقد ليقدم الحل لحكومة حزب العمال: قرض مقابل تقليص نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي بشكل ملموس. نفذت الحكومة الخطة وقلصت الإنفاق وفضلت عمالاً وموظفين. وبعدها بثلاثة أعوام، في 1979، تم انتخاب مارغريت تاتشر لنجدة مسيرة السياسات الليبرالية الجديدة في بريطانيا وربما العالم. تقول كويل «لإحفا، تمت مراجعة أرقام الافتراض والناتج المحلي الإجمالي

كل هذا معروف وقديم ومرصود ممن لا يتوقفون عنده كثيراً من الخبار السائد في الاقتصاد والاقتصاديين الذين يقدمون الناتج المحلي الإجمالي كحقيقة علمية ثابتة. لكن مرة أخرى، وكما كانت أزمة الثلاثينيات سبباً في اختراع الناتج المحلي الإجمالي، كانت أزمة 2007-2014 سبباً في إعادة النظر فيه من جانب التيار اليميني سياسياً وطبقياً واقتصادياً. لأنه لم يوفر للحكومات والبنوك المركزية دليلاً كافياً لإيقاف الأزمة ومواجهتها بالسياسات الملائمة، تلك الأزمة التي تسببت في خسارة ناتج يصل لخمسة أضعاف الناتج المحلي في العالم كله، «مما سيترك ندوباً في جيل بأكمله»، بحسب كويل التي تضيف: «لقد طرحت الأزمة أسئلة مهمة عن التمويل والأنشطة المالية في البورصة وأسواق المال وكيف يتم حسابها في الدخل القومي. كاشفة الحجاب عن أنشطتها التي تتراوح بين الحماية والفساد والنصب، مما جعل هناك شكاً فيما إذا كان هذا القناع يقدم مساهمة إيجابية أصلاً في الناتج المحلي». قارن ما تقوله كويل هنا بحجج المعارضين بكل صرامة لفرض ضريبة ولو محدودة، كالتي طرحتها حكومة محلب، على أنشطة البورصة المصرية، وكان هذه الأخيرة، رغم محدودية عدد الشركات المسجلة فيها وضعف نسبة قيمتها السوقية من الناتج المحلي، هي الاقتصاد ونافذته الوحيدة أو الأساسية.

كتب جون غيرنتر في جريدة نيويورك تايمز الأميركية بتاريخ 13 آذار/مارس 2010 تحت عنوان «صعود وسقوط الناتج المحلي الإجمالي»، أنه «طبقاً لما سمعته من الاقتصاديين في إيطاليا وفرنسا وكندا، فإن الناتج المحلي الإجمالي لم يقبل بحسب في التقاط درجة رفاه المجتمع في القرن الحادي والعشرين، بل قدم صورة محرفة للأهداف السياسية عالياً، باتجاه مطاردة محدودة الرؤية للنمو الاقتصادي». ويقفيس عن العكس ميكولاس الاقتصادي السابق بجامعة نورثرن بريتش كولومبيا أن الاقتصاديين أفسدوا كل شيء. بدأ غيرنتر العمل على مقياس لرفاهه مواجه للناتج المحلي الإجمالي، قائلًا إن «العائق الأساسي وراء التطوير هو أن الوكالات والهيئات الإحصائية عبر العالم يديرها الاقتصاديون والإحصائيون، وهم أساساً لا يستريحون مع الكائنات البشرية (...). يخبرنا الناتج المحلي الإجمالي شيئاً معقولاً عن الاقتصاد، لكنه لا يخبرنا شيئاً تقريبا عن أشياء محددة في حياتنا ربما هي التي تهم أكثر».

ظهرت محاولات تنتقد الناتج المحلي الإجمالي ليس فقط من منظور حسابي، وإنما أيضاً فلسفي لأنه يساوي بين النمو وتقدم البشرية. وربما كانت أولها في هذا الاتجاه هي مقياس التنمية البشرية الذي مر عليه أكثر من عشرين عاماً الآن، والذي يضيف للناتج المحلي الإجمالي التعليم والصحة. وتستخدم الأمم المتحدة هذا المقياس وتجرى عليه تطورات مستمرة.

ثم ظهر ما يسمى بمقياس لوحة العادات. وأبرز مثال على هذا هو اللجنة التي شكلها الرئيس الفرنسي ساركوزي لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. استنتجت اللجنة أن المقاربة الأفضل هي جمع ونشر إحصائيات نطاق من المؤشرات يمكنها معاً أن تشكل صورة أشمل وبوصلة أفضل لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وبدأت بعض الدول بالفعل في تبني هذا الأسلوب كاستراليا.

وثالماً، بدأت أصوات متعددة تنادي بإعادة النظر في هدف النمو الاقتصادي كمدخل للنجاح والحياة الأفضل، فالناس أسعد في الدول الغنية، لكن هؤلاء لا يزدادون سعادة بزيادة النمو وحسب. وأطلق هذا المنهج الفلسفي محاولات لقياس السعادة في المجتمعات.

ورغم أن ديان كويل في كتابها ظلت تدافع عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ودوره على مدى العقود الماضية، إلا أنها تعترف أنه «منتج يخص عالم القرن العشرين (...) وينبغي البحث عن بديل يستوعب تطورات القرن الحادي والعشرين وعلى رأسها الابتكار التكنولوجي والتزايد المستمر في دور قطاع الخدمات». لكن أهم ما يقدمه هذا الجدل العالي المستعر هو أن هذا المؤشر هو منتج بشري أين تطور الراسمالية ومصالح السيطرين على شؤونها، وأنه لا يحوز على أي سلطة فوق طبيعية كالتي تعطى له، بل ربما ينحاز من يعذونه، هم وافترضااتهم لمصالح القلة المسيطرة سياسياً واقتصادياً ومالياً، فيصبح سلاحاً أيديولوجياً كاذباً. وهذا أمر مهم لأن يربغ في خوض معركة إعادة توزيع الثروة، معركة العدالة الاجتماعية، والديموقراطية، وسيطرة المنتجين على شؤونهم، معركة الحق في التقدم وفي السعادة.

● النص الأصلي على موقع «أصوات صرية»، وينشر بالاتفاق مع الكاتب

وائل جمال

كاتب صحافي متخصص في الشؤون الاقتصادية

في الميادين العامة

كان لدي سؤال فكري وفلسفي. هناك أخطاء في إدارة الدولة، هناك من يستحق الإعدام، ففكرت في الأول أن المرأة تستحق الإعدام، ثم فكرت وفكرت أن المرأة للأسف لا غنى عنها، فسألت نفسي: من يستحق الإعدام إذن؟ قررت أن المسيحيين هم من يستحقون الإعدام، ثم فكرت أكثر، المسيحيون كثيرون، لن نستطيع إعدامهم كلهم، ثم فكرت في المتحرشين، لماذا لا يتم إعدام المتحرشين في ميدان عام. الدولة متهاونة، لماذا لا تقوم الدولة بالإعدام؟ فكرت أن الدولة لا تقوم بإعدام المتحرشين كلهم ربما لأنهم كثيرون أيضاً. فكرت أن من يستحقون الإعدام ربما يجب أن يكونوا قليلين، حتى لا تكلف الدولة فوق وسعها. فكرت في الإخوان المسلمين. أصدرت الدولة أوامر بإعدام الإسلاميين، بعض الإسلاميين، ليس كلهم. رأيت المشائق فارتوت قلبي. الآن نبدأ مصر جديدة، نظيفة. ولكن مصر الجديدة النظيفة تأخرت بعد الإعدام، ظلت هي مصر القديمة والعشوائية. أين الخطأ إذن؟ ربما ينبغي أن نعدم كل الإسلاميين. بدأت أفكارى تخطو منحى مختلفاً، منحى معاكساً، من يتم إعدامهم لا بد أن يكونوا كثيرين. تخيلت الميادين الكبرى لمصر



وهي تمتلئ بالمشائق. الله! رقص قلبي طرباً، في كل شارع أمشي فيه كنت أتخيل مشنقة، هذا جيد أيضاً على سيد العمار وشكل الشارع. المشائق ستقلل زحام الطرق لأن الناس ستخاف النزول. ولكن لحظة، الإعدام العلني سيجلب المزيد من الجماهير لكي تشاهده. الجماهير تحب الإثارة للأسف. الإعدام العلني سيزيد الزحام. لا بد أن الزحام هو أمر جيد إذن. أعددت خطة تتضمن إعدام ربع مليون شخص، كبدية، سنخترهم من عينات عشوائية، لأن كل مجموعة ستجد من يدافع عنها ويزعجنا بالكثير من الكلام والاعتراضات. أو لنقل... من أطفال الشوارع، ما فائدة أطفال الشوارع؟ سننصب المشائق وبهذا نلطف مصر، سيزداد الزحام وهو أمر جيد كما عرفنا، سنتخلص من فذارة أطفال الشوارع أيضاً. رأيت الجمال! ثلاثة أهداف في خطة واحدة، وجميعها حقوق الطفل! لا تريد منا جميعات حقوق الطفل أن نعدم أطفال الشوارع. حسناً، جميل جداً، ليقترحو علينا إذن ففة أخرى لنعدمها، ليس لدينا أدنى مشكلة في هذا.

80.94 في المئة هي نسبة هبوط صادرات مصر من الغاز الطبيعي في نيسان/ أبريل 2014 مقارنةً بنسبتها قبل عام، بعد تحويل الغاز المصدّر إلى السوق المحلية لمعالجة أزمة الطاقة في البلاد. وأشار تقرير لـ «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء إلى أن قيمة الصادرات بلغت حالياً 30.5 مليون دولار بعد أن كانت 160 مليون دولار العام الماضي.

نيراز سعيد / فلسطين

حلم ..



arabi@assafir.com

- صناعة المشغ في التعليم الإجنبي.. والحكومي أيضاً - منى عام
- الصحافة اليمنية في خدمة.. السياسيين - فارع المسلمي
- مستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم:
على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

صندوق النقد الدولي: تغيير الحرس؟

بين عامي 1950-2006، مؤسسة أوكسفام الخيرية المهومة بقضايا مكافحة الفقر والتنمية وجدت في التوجه الجديد ما يستحق الانتباه، خاصة أنها من النقاد الرئيسيين لسياسات الصندوق لأنها تتبنى موقفاً يقوم على أن عدم المساواة مضر ليس فقط من الناحية الأخلاقية، وإنما كسياسة اقتصادية سيئة.

ويتوقع لهذا التوجه أن يثير بعض العواصف السياسية داخل العواصم الغربية ومراكز اتخاذ القرار فيها، فالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة مثلاً ومجموعة «حزب الشاي» فيه تتبنى مواقف معادية أصلاً للمؤسسات الدولية من الناحية الأيديولوجية، ولن تستسيغ أن تتبنى هذه المؤسسات سياسات جديدة تتناقض مع مبادئها الفكرية، وهي أثبتت أكثر من مرة أنها على استعداد لشغل عمل حكومة بلادها بالصدام مع الإدارات الديموقراطية، كما حدث مع الرئيسين بيل كلينتون وباراك أوباما، وذلك بسبب الخلاف حول كيفية التعامل مع حجم العجز المتنامي في الميزانية، وهل تكون تغطية ذلك العجز عن طريق إلغاء العديد من البرامج الاجتماعية أو عن طريق تقليص حجم الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها الأغنياء.

لن تقتصر آثار هذا النقاش على المؤسسات الدولية والعواصم الغربية المؤثرة، وإنما سيرز أثره على المنطقة العربية، حيث تشكل الفجوة بين الأثرياء والفقراء أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أسهم في انتفاضات متكررة آخرها ما أطلق عليه «الربيع العربي». فمن الانتقادات التي وجهت إلى نظام الرئيس المصري حسني مبارك، أنه رغم نمو نسب الناتج المحلي الذي سجل في عهده، إلا أن ذلك النمو لم يترشح إلى الطبقات الفقيرة التي ظلت على حالها، إن لم يزد سوء ذلك الحال، وذلك في الوقت الذي تمددت فيه الطبقة الغنية وإزدادت الفجوة بينها وبين الأغلبية الشعبية، وبسبب تدخل طبقة رجال الأعمال مع النظام، فلم يروا بالنظام كله، وهو ما تكرر بصورة أو أخرى في غير مصر من البلدان العربية.

بل حتى تلك الدول التي لم تشهد انتفاضات شعبية أو تردياً في الوضع الاقتصادي، فإن الأسئلة المتعلقة بالمساواة وتوزيع الفجوة بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون»، تفرض نفسها ويتبعها سياسات واجتماعية. ولهذا راجت برامج مكافحة الفقر وانتشار مؤسسات «التمويل الأصغر»، ولو أنها تبدو مثل الجهد البذل لرفع العتب، أكثر منه عملاً جاداً لتحقيق نقلة نوعية فيما يخص قضية المساواة الاقتصادية وجعلها قضية مجتمع وقواه السياسية أكثر منها مجال لنقاش اقتصادي بحت.

السر سيد أحمد
كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط

بأقل قدر من الضوابط، بما في ذلك تقليل العبد الضريبي على رجال الأعمال، وذلك استناداً إلى مفهوم أن اعتماد سياسات مثل هذه ستوفر حافزاً لهم من خلال تعظيم الأرباح التي يعاد استثمارها في أعمال جديدة توفر فرص عمل ودخول لأخرين، بينما يسهم تدخل الدولة وسعيها لأحداث شيء من التوازن، في إلغاء الدافع أمام الكثيرين ليعملوا ويكسبوا قوت يومهم لأن الدولة، عبر برامجها الاجتماعية، توفر لهم شبكة أمان وتقلل لديهم الرغبة في العمل..

تلك كانت إيديولوجيتهما السائدة، وهي نتاج للسيطرة الأميركية على البنك الدولي ونتاج التأثير الضخم للسياسات الاقتصادية بنهجها النيوليبرالي التي تم اتباعها أياً من عهدي مارغريت تاتشر ورونالد ريغان، والتي تواصلت بصورة واضحة في عهدي جورج بوش الابن، صاحب الإعفاءات الضريبية الضخمة لمصلحة الأغنياء، وكذلك رئيس الوزراء البريطاني توني بليز (المنتمي إلى حزب العمال المعارض للمحافظين، والذي يوصف بـ«يسار الوسط») الذي شهد عهده تسريع تفكيك دولة الرفاهية... وفي إشارة موحية لهذا الاتجاه، تشير السجلات إلى أن أول شخصية قام بليز بدعوتهما لزيارته بعد توليه رئاسة الوزارة كانت مارغريت تاتشر!

الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاديات الغربية ابتداء من الولايات المتحدة منذ العام 2008، دفعت إلى إعادة النظر في تلك السياسات، كما أعادت فتح الباب أمام سياسات وبدائل في شكل آراء ومقترحات كانت مطروحة، مثل تلك التي كان يتبناها الاقتصادي الأميركي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستغليز الذي عمل لفترة كبير اقتصادياً في البنك الدولي، وكان من الناديين بضرورة الإهتمام بقضية عدم المساواة لتأثيرها السلبي على الاقتصاد، حيث تدفع جهود النمو إلى التقلب ويمكن أن تؤدي إلى تراجع اقتصادي مطأئ.

وتشير إحدى الأوراق الخاصة بهذا التوجه التي أعدها اقتصاديان بالصندوق أندرو بيرج وجوناثان أوستري إلى أنه من خطئ الرأي التكريز فقط على تحقيق النمو وترك قضية عدم المساواة الاقتصادية لتعالج نفسها بنفسها، وذلك لأن النمو الذي يتحقق بهذه الطريقة يكون منخفضاً ولا يمكنه الاستمرار مما يؤثر على الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للبلاد التي تتبنى هذا النهج.

وتضيف ورقة أخرى أنه من بين ستة عوامل تؤثر في مدى استمرارية النمو الاقتصادي وهي: الاستثمارات الأجنبية، الدين الخارجي، تنافسية سعر صرف العملة، والانفتاح التجاري، والمؤسسات السياسية، وتوزيع الدخل، فإن العامل الأخير حاز على النسبة الأكبر في تأثيره على النمو الاقتصادي، بينما جاءت العوامل الخمسة الأخرى في مراتب متدنية لهذه الجمة، وذلك وفقاً للدراسة التي تمت لأثر هذه العوامل خلال الفترة الممتدة على أكثر من نصف قرن،

لم تعد تلت الانتظار مظاهرات الناشطين في شارع بنسلفانيا في العاصمة الأميركية واشنطن أمام مقر صندوق النقد الدولي ووصيفه البنك الدولي لأنها تضاعفت بسبب قلة المشاركين فيها من ناحية، والأهم من ذلك أن ما تشيره من أسئلة وقضايا انتقل من الشارع إلى داخل مبنى المؤسساتيتين اللتين برزتا إلى الوجود عقب الحرب العالمية الثانية، وكمثال، فاجتماعات الربيع للهيئتين شهدت تداولاً غير مسبوق لثلاث أوراق أعدها اقتصاديون وخبراء ماليون في الصندوق يربط بينها أنها تناولت قضية اتساع الفجوة بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون»، وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي ومدى ما يتسبب به في إعاقة تحقيق النمو الاقتصادي، وعرقلة الجهود التي تخصصها، وهو ما يشير إلى الجديدة التي أصبح الصندوق يتعامل بها مع هذه القضية رغم أنه لم يتم اعتمادها كسياسة رسمية، ولكن مديرة الصندوق، كريستين لاغارد، أوضحت أن هذا التوجه أصبح ضمن «النضاح»، الذي يقمها للدول الأعضاء، لتعلم أكثر بقضية عدم المساواة الاقتصادية وذلك في إطار برامج «الإصلاح الهيكلي». وعندما انتقدتها البعض على أنها تهتم بقضية ليست من صلب سياسات ومحالات الصندوق، ردت قائلة: بالعكس، هذا التوجه يقع في قلب مرجعيات الصندوق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نائب لاغارد، المستر مين زهو، توسع في اعتماد هذه الثيرة الجديدة وتفسيرها بشكل يحرها من فرضية تقلبات مقاربات الصندوق، فقال إنه خلال مسيرة الصندوق عبر 70 عاماً اعتمد استراتيجية للتطور التدريجي في السياسات التي يتبناها، وأن التوجه الخاص بالاهتمام بمعالجة قضية عدم المساواة يأتي في هذا الإطار. وأضاف أنه خلال عقد التسعينيات مثلاً وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي فإن قضية إعادة هيكلة اقتصاديات دول شرق أوروبا أصبحت لها الأولوية، وعقب الأزمة المالية العالمية فإن الترابط بين الاقتصادات أصبحت هي القضية، وبعد عبور تلك الأزمة تقدم موضوع عدم المساواة ليصبح محور الإهتمام، وضرب مثلاً على ذلك أن الكثير من الدول التي تطلب العون الفني من الصندوق تطرح مشكلة التحرب الضريبي، مما يشكل وسيلة لخفض الفوارق في الدخل بين المجموعات المختلفة.

أهمية هذا التوجه وبغض النظر عن كونه سياسة جديدة أو تطوراً «طبيعياً» لممارسات الصندوق، أنه يتعارض مع ثقافة راسخة في المؤسساتيتين ركز على تحقيق النمو وخفض الدين العام، لأن الحديث عن عدم المساواة يمكن أن يؤثر سلبياً على فرص النمو الاقتصادي بمعناه المجرى وليس الواسع. فقد كان تركيز المؤسساتيتين على «النمو»، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها، بل إن الثقافة السائدة فيها كانت أكثر ميلاً إلى الجانب المتطرف في الفكر الرأسمالي القائم على إطلاق الحرية أمام المبادرة الفردية

هكذا تجري الأمور في العراق



خضير الحبري - خاص «السفير العربي»

البلاغ وشريف روما

في الأوس، قدم أحمد الفهد الصباح، وهو وزير سابق، بلاغاً للنياية أسماه «بلاغ الكويت»، سيرتّب عليه انهيار المسرح السياسي الحالي لما يحتويه من اتهامات خطيرة لكثيرين: رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي ورئيس مجلس الوزراء السابق ناصر المحمد. وهذا قريبان جداً من مؤسسة الحكم.

النقطة الرئيسية لـ «بلاغ الكويت» ليست ما سئسفر عنه التحقيقات، فالقضاء عاجز عن إدانة تجار صفار لأغذية فاسدة وعاجز عن إدانة الكثير من ملفات الرشي. مؤسسة الحكم لن ترفع الغطاء عن رجالها، وخير مثال قضية سرقة الناقلات المتهم فيها على الخليفة الصباح، الذي تمت تبرئته لعدم كفاية الأدلة، إضافة لحكم بدون تاريخ! لهذا فإن النقطة الرئيسية من تقديم البلاغ تتمثل في نقل الفضيحة إلى مستوى أكثر جدية، شعبياً بالدرجة الأولى وسياسياً وإعلامياً بالدرجة الثانية، استعانة بالضغط الشعبي لتحقيق المصالح المشتركة بين تقاطعات خارطة التحالفات السياسية الجديدة... واللافت في التحالف الجديد هو طريقة التعامل مع أحمد الفهد، وذلك من خلال تصويره على أنه النقط والشريف المحرز من الفساد! وهذا تعامل سطحي مع اللاعبين السياسيين. فأحمد الفهد كان أحد الفاعلين من مؤسسة الحكم، وهنا علينا التعامل وفق هذه الرؤية، كاستغلال نقاط الخلاف والضعف واستثمار الخلافات بين حلفاء الأوس، على أن يصب هذا في حساب التطلعات الشعبية الإصلاحية...

من مدونة «شقران» الكويتية
http://shagranq8.blogspot.com

البؤس المصري

حالياً أعمل على مشروع إعلامي يتطلب مقابلات كثيرة مع ناس من مختلف المناطق والطبقات. أقدم هنا ملاحظات أولية لها:

كمية رهيبة من الناس رزوا لي نمطاً موحداً من قصص تتضمن انهياراً في حياتهم بسبب فقدان عملهم في السياحة، ينطبق ذلك مثلاً على مدرس كان يعمل بعد الظهر سوق تاركسي في الأماكن السياحية.

يشكو الجميع من «ركود» في السنوات الثلاث مقارنة بحالتهم «الجيدة» قبلها. يشمل ذلك صاحب محل منتجات البان لا يعد يشتري الناس منه فأقل محله، وصاحب محل الملابس الصغير الذي أقل للسبب نفسه، سوق التاكسي الذي يشتكي من قلة الزبائن، مهندس البرمجة التي استغنت الشركة عن زملائه وخفضت مرتبه... دفع ذلك الكثير من الناس لتتمنى عودة الأوضاع السابقة، التي كانت سيئة أيضاً. لكن على الأقل كانوا عابثين، مما سبب معاناة للثورة أو على الأقل فقدان الإهتمام بها.

شفت عشرات النماذج لناس تعمل أكثر من 12 ساعة في اليوم، لناس تعمل وظيفتين أو ثلاثاً. يشكون أنهم لا يرون زواجهم وأولادهم من كثرة العمل، مما يدحض فكرة أن المصريين لا يعملون، الأسطورة التي تسوقها السلطة للنيل من مواطنيها. وهذه الففة ليس لها أي نشاط سياسي ولا يصوتون ولا حاجة، ببساطة فهم مطحونون دائماً في العمل.

من صفحة محمد أبو الغيط على «فايسبوك» - مصر

مدونات / فايسبوكيات

خالة علاء عبد الفتاح

الجزيرة عملت مداخلة مع الدكتورة ليلي سويف بمناسبة الإفراج مؤخراً عن عبد الله الشامي مراسل الجزيرة، أشادت سويف ولدة خمس دقائق بصمود الشامي وبحملة الضغط الكبيرة التي كانت سبباً مهماً في الإفراج عنه، ولم تكف بذلك، بل تحدثت عن نماذج أخرى لشباب مصريين مضربين عن الطعام قالت إنهم بحاجة لتسليط الضوء عليهم ليطلق سراحهم، كما تمننت الإفراج عن الجميع. طوال فترة محادثتها توقفت أنها ستستغل فرصة وجودها على هذا المنبر الإعلامي الواسع الانتشار والتأثير لكي تتحدث عن قضية ابن أختها علاء عبد الفتاح الذي حكم عليه مؤخراً بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً بتهمه خرق قانون التظاهر. لكنها لم تفعل. فاجتاني بأنها تكلمت عن نماذج كثيرة وسجونة ومعقولة ومضربة عن الطعام وتجاهلت ذكر ابن أختها على وجه الخصوص، وفضلت غيره من الشباب المعتقلين، شرحت حينها أنها أم للحرية ولكل المعتقلين. أم للقيم قبل أي شخص حتى لو كان هذا الشخص ابناً، وافتكرت موقفها من الإضراب عن الطعام الذي كان جزءاً مهماً من الضغط للإفراج عن عبد الله ومحمد سلطان.

من صفحة محمد عقل على «فايسبوك» - مصر